● أخبار قصيرة

باكستان.. انتخاب رئيس البرلمان الجديد

انتخب «سردار أياز صادق»، أحد كبار أعضاء حزب مسلم ليج-نواز، رئيسًا للبرلمان الباكستاني بـ١٩٩ صوتًا. وكان سردار أياز صادق، قد شغل منصب رئيس البرلمان الباكستاني سابقًا بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٨. في حين حصل مرشح حزب تحريك انصاف «أمير دوغر» على ٩١ صوتًا. وكان حزب مسلم ليج-نواز قد شكل ائتلافًا مع حزب الشعب وأربعة أحزاب أخرى لإبعاد حزب تحريك انصاف بزعامة عمران خان عن السلطة. وحصل المرشحون المستقلون المدعومون من حزب تحريك انصاف لعمران خان على ٩٣ مقعدًا برلمانيًا، تلاهم حزب مسلم ليج-نواز بـ٧٥ مقعدًا، ثم حزب الشعب بـ٥٤ مقعدًا، ثم حركة متحدة قومية باكستانية بـ١٧ مقعدًا.

المفوضية الأوروبية توافق على تحرير أموال للحكومة البولندية

وافقت المفوضية الأوروبية رسمياً على تحرير ١٣٧ مليار يورو للحكومة الجديدة في بولندا. وأعلنت المفوضية الأوروبية أن وارسو قد حققت تقدماً مرضياً نحو علامات فارقة هامة فيما يتعلق باستقلال السلطة القضائية. وأعلنت أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، هذا القرار في مؤتمر صحفي في وارسو. وسيأتي هذا المال من مصدرين: حوالي ٧٦,٥ مليار يورو من ميزانية التماسك في الاتحاد الأوروبي، التي صممت لتوحيد معايير المعيشة في الدول الأعضاء. ومن ناحية أخرى، ترغب المفوضية الأوروبية في تحرير حوالي ٦٠ مليار يورو من مساعدات الاتحاد الأوروبي لمكافحة كورونا التي ظلت مجمدة لفترة طويلة. وسيتم صرف ٣٤,٥ مليار يورو على شكل قروض، و٢٥,٣ مليار يورو على شكل منح.

ممثل حكومة أشرف غني يسعى لمنع التعاون الدولي مع طالبان

طلب «نصير أحمد أنديشة»، ممثل حكومة غني في جنيف في اجتماع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عدم بذل جهود لتطبيع العلاقات مع كابل وعدم التحرك نحو الاعتراف الرسمي بحكومة طالبان. وأضاف: هناك إجماع عالمي على تحقيق السلام واحترام حقوق الإنسان للشعب الأفغاني، ولكن لم يتم بعد اتخاذ خطوات جادة في هذا الاتجاه. وقبل الاجتماع الأخير لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن أفغانستان، تضمن جزء من التقرير المنشور في المجلس مخاوف الدول الغربية من زيادة التعاون بين دول المنطقة وأفغانستان.

في ظل الحصار والعقوبات

كيف استطاعت روسيا التغلب على محاولات أميركا لعزلها دولياً ؟

الوفاق/ الحرب في أي مكان، عندما تحدث تزيد من انعدام الأمن الغذائي. عادة ما يكون تأثير الصراعات على الأمن الغذائي محليًا أو وطنيًا أو إقليميًا. و منذ بدء الحرب التي ورطت فيها اوروبا اوكرانيا مع روسيا، تأثر الأمن الغذائي ليس فقط داخل أوكرانيا ولكن إلى حد ما في جميع أنحاء العالم.

تأثر القطاع الزراعي الأوكراني في الحرب، لاسيما أن الزراعة هي المصدر الرئيس للدخل في أوكرانيا، حيث كانت توفر ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي و ٤١٪ من إيرادات التصدير قبل الحرب. قُدرت الأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي الأوكراني في أوائل عام ٢٠٢٣ بنحو ٤٠,٢ مليار دولار. زاد هذا الوضع سوءًا تقريبًا طوال العام عندما أنهت روسيا صفقة البحر الأسود للحبوب في يوليو ٢٠٢٣ وعززت الحرب الخسائر الأوكرانية، كما بدأت أوكرانيا بتصدير المزيد عبر البلدان المجاورة للاتحاد الأوروبي عبر البر، مما أدى إلى نزاعات تجارية وهدد الدعم الأوروبي الموحد لأوكرانيا وخفض موارد الاتحاد الأوروبي هناك.

وكان من المتوقع أن تصدّر أوكرانيا ٣٧,٦ مليون طن تقريبًا من الحبوب بحلول نهاية عام ٢٠٢٣، مما يمثل انخفاضًا بنحو ٢٥,٥٪ مقارنةً بالفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، من جهة أخرى ساعد هذا على زيادة صادرات روسيا. وفي موسم النمو ٢٠٢٣-٢٠٢٤، من المتوقع أن تسجل روسيا رقمًا قياسيًا عالميًا بصادرات ٥٠ مليون طن من القمح، أي بزيادة قدرها ٢٨٪ عن صادرات روسيا قبل الحرب وأكثر من أربعة أضعاف صادرات أوكرانيا في ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

في حين انخفضت حصة أوكرانيا في السوق الزراعية، توسعت حصة روسيا في الجنوب العالمي. قبل الحرب الروسية الأوكرانية، كانت تستورد ٣٣ دولة، بما في ذلك العديد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء، ٣٠٪ أو أكثر من القمح من روسيا وأوكرانيا. وفقًا لتقديرات غير رسمية، زادت صادرات روسيا إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشرق أفريقيا منذ بدء الحرب.

نجاح روسيا في مواجهة الخطط الأميركية

مع هذه الزيادة الواضحة، تسعى موسكو لمواجهة السعي الأميركي لعزلها دوليا، عن طريق صادراتها الغذائية، ففي منتصف عام ٢٠٢٣، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن روسيا «لديها القدرة على استبدال الحبوب الأوكرانية»، حيث كان من المتوقع أن يكون المحصول الروسي هذا العام ممتازاً مرة أخرى.

حققت محاولات روسيا لمواجهة الخطط الأميركية نجاحاً في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، كان العديد من الدول التي صوّتت ضد قرارات الأمم المتحدة لإدانة ماسمي بالعدوان الروسي هي دول اعتمدت على روسيا لاستيراد المزيد من القمح. وكان العديد من تصريحات قادة هذه الدول تتبنى الموقف الروسي و بأن الدول الغربية فرضت حظرًا على صادرات الأغذية والأسمدة الروسية وأضرت بشعب روسيا.

أدت الحرب إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي العالمي. قد تعتمد دولة ما على الواردات لاحتياجات مختلفة، مثل الطاقة أو الأسلحة، لكن تعطيل إمدادات الغذاء يمكن أن يثير سريعًا الاستياء الشعبي، وفي بعض الأحيان يشكل تهديدًا لسيطرة الزعماء الأقوياء. عززت الأحداث في السنوات الأخيرة هذه المسألة وجعلت القادة متشوقين لتأمين مصادر الواردات، حتى من دول مثل روسيا.

كما استفادت روسيا من اعتماد الدول غير الآمنة غذائيًا على مواردها لزيادة صادراتها. ففي سبتمبر ٢٠٢٣، أعلن بوتين اتفاقًا بين روسيا وتركيا وقطر لنقل مليون طن من الحبوب الروسية إلى «الدول الأشد حاجة» في أفريقيا. كانت الدول الخمس المستفيدة من هذه المساعدات - جمهورية أفريقيا الوسطى وإريتريا ومالي والصومال وزيمبابوي - قد صوّتت لصالح روسيا في تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة إدانة الحرب الروسية على أوكرانيا.

> منذ بدء الحرب التي ورطت فيها اوروبا اوكرانيا مع روسيا، تأثر الأمن الغذائي ليس فقط داخل أوكرانيا ولكن إلى حد ما في جميع أنحاء العالم

فشل التكتيكات الأميركية

عندما بدأت الحرب الروسية الاوكرانية ارتفعت الأسعار العالمية للأغذية إلى أعلى مستوى لها، ومنذ ذلك الحين قادت الولايات المتحدة حملة دبلوماسية عامة لإلقاء اللوم على موسكو في هذا الأزمة. من مجموعة السبع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والتفاعلات اللا حصر لها على المستوى الرفيع، أدانت الولايات المتحدة الهجمات الروسية على القطاع الزراعي الأوكراني، وحصار صادرات الحبوب الأوكرانية، وسوء التغذية الناجم عن ذلك في جميع أنحاء العالم.

رافقت الولايات المتحدة كلامها بالميزانيات والتخطيط الجديد لمعالجة انعدام الأمن الغذائي المتزايد، بما في ذلك توسيع Feed the Future منظمة الأمن الغذائي إلى ثماني دول جديدة. تشمل مبادرات الولايات المتحدة زيادة التمويل لبرنامج الأغذية العالمي، وإظهار الولايات المتحدة كأكبر مانح (تحتل روسيا المرتبة ٤٤ في قائمة أكبر المانحين لبرنامج الأغذية العالمي)، وإعلان وزارة الخارجية الأمريكية عن مبادرة جديدة لتحسين إنتاج المحاصيل الزراعية في البلدان الأفريقية، ورؤى المحاصيل والتربة المتوافقة التي تم الالتزام بها حتى الآن بمبلغ ١٦٠ مليون دولار.

في العلن، تهدف هذه المخططات إلى زيادة الأمن الغذائي والتغذية بين أكثر الأشخاص ضعفًا في العالم وتحسين أنظمة الزراعة في بلدانهم، والحد من اعتمادهم على الواردات من أجل الأمن الغذائي. إلا أن الهدف الحقيقي للولايات المتحدة في مواجهة تكتيكات روسيا من خلال مساعدات لتعزيز الأمن الغذائي غير واضح. على سبيل المثال، لم يتم وضع أي بلد من بلدان Feed the Future في شمال أفريقيا أو الشرق الأوسط، حيث شهدت حصة سوق روسيا أسرع نموا، على الرغم من أن بعض مبادرات الولايات المتحدة تستهدف هذه المنطقة.

من جهة أخرى أعلنت الولايات المتحدة مبادرة المرونة الزراعية لأوكرانيا في منتصف عام ٢٠٢٢ والتزمت حتى الآن بمبلغ ٣٥٠ مليون دولار لدعم هذه المبادرة، و على الرغم من أن هذه المساعدة تمثل جزءًا صغيرًا من الميزانية اللازمة لإعادة بناء القطاع الزراعي ، وحتى جزءًا صغيرا أيضاً من إجمالي ميزانية الولايات المتحدة التي تدفع بها الى اوكرانيا و تزودها بالسلاح و المساعدات العسكرية لتستمر الحرب التي ورطتها بها، لم يخصص الكونغرس الأمريكي ميزانية أكبر للقطاع الزراعي الأوكراني حتى الآن.

بريطانيا.. ظروف سوناك تتعقد كثيراً قبل الإنتخابات المرتقبة

في الوقت الذي يسعى فيه ريشي سوناك، رئيس وزراء بريطانيا، خلال العام الانتخابي إلى تنفيذ مشروعه المناهض للهجرة لإبعاد اللاجئين إلى رواندا على الرغم من حكم المحكمة العليا الدستورية، ما زالت الانتقادات تتصاعد حول هذا المشروع، ما أوجد ظروفًا صعبة له . وفقًا لمجلة «فوكوس» الألمانية، أعلن مكتب المحاسبة البريطاني الآن أن اتفاقية اللجوء المثيرة للجدل لإبعاد المهاجرين غير الشرعيين إلى رواندا كلفت دافعي الضرائب البريطانيين ما يصل إلى نصف مليار جنيه إسترليني (٥٨٤ مليون يورو)، وهو أكثر بكثير مما سبق الإعلان عنه. وقد أقرت الحكومة المحافظة البريطانية حتى الآن بتكاليف تبلغ ٢٩٠ مليون جنيه إسترليني لهذا المشروع، لكنها امتنعت من الإفصاح عن المزيد من الأموال التي دفعتها لرواندا. وردّ المعارضون بغضب على هذا التقييم. وقال إيد كوبر، المتحدث باسم الشؤون الداخلية لحزب العمال المعارض: «يكشف هذا التقرير الفضيحة الوطنية التي يحاول المحافظون طمسها". وأكد أنه في حال تنفيذ هذا المشروع، من المرجح أن يتم إرسال ١٪ فقط من طالبي اللجوء في رحلات رمزية إلى شرق أفريقيا.

يهدف مشروع اللجوء الذي يقول المنتقدون إنه انتهاك لحقوق الإنسان، إلى منع رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك من وجهة نظره، دخول المهاجرين غير الشرعيين إلى بريطانيا. وبموجب ذلك، يجب على أي شخص يدخل البلاد بدون الوثائق اللازمة أن يطير إلى رواندا بغض النظر عن ظروفه الشخصية، ويمكنه تقديم طلب لجوء هناك، ولا يمكنه العودة إلى بريطانيا. ولهذا الغرض، يريد سوناك أن تُعلن رواندا بموجب هذا القانون بلدًا ثالثًا آمنًا. ومع ذلك، واجه مشروع القانون مقاومة في مجلس اللوردات.

على الرغم من أن مجلس العموم أقر القانون، إلا أنه يواجه معارضة شديدة الآن. وأعلنت لجنة برلمانية مؤخرًا معارضتها لمشروع القانون .ووفقًا للجنة، يتعارض هذا القانون تمامًا مع التزامات البلاد المتعلقة بحقوق الإنسان. وانتقدته منظمات حقوق الإنسان والكنيسة الأنغليكانية وحتى حزب سوناك نفسه. ولا تُعد أي من هذه إيجابية بالنسبة لـ «سوناك» على وجه الخصوص. وهذا الوضع ليس جيدًا للمحافظين، لا سيما مع الانتخابات العامة لعام ٢٠٢٤. وتشير استطلاعات الرأي حاليًا إلى فوز المعارضة - حزب العمال.

لا تزال تكاليف المعيشة في بريطانيا مرتفعة للغاية، والاقتصاد متزعزع، وطوابير الرعاية الصحية طويلة للغاية. وبالضبط لهذا السبب، من المهم تمامًا بالنسبة لسوناك أن يتمكن من ايصال ولو طائرة واحدة إلى رواندا قبل الانتخابات، وهي رمزية تمامًا. وربما لا يهم عدد الركاب على متنها. ولكن سيستغرق الأمر بعض الوقت حتى تقلع هذه الطائرة بالفعل.